AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

استراتيجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق للمدة (2004-2022)

(دراسة تحليلية استشرافية)

م .د. حسين علي كيطان التميمي

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

hgetan@uowasit.edu.iq

المستخلص:

سعت الكثير من الدول الى تَطبيق استراتيجية التَنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال اعتماد حزمة من السياسات الاقتصادية المتنوعة والتي يكون هدفها اعادة هَيكلة الاقتصاد وتَحسين كَفاءة وفاعلية القطاعات غير النفطية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ولاسيما قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة والتي تعد من الدعامات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. **اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي فضلا عن المنهج الوصفي التحليلي . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:** اظهرت معايير (مؤشرات) التنويع الاقتصادي في العراق ، ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب بامتياز يعتمد على القطاع النفطي ، اذ سجل متوسط نسبة مساهمة ايرادات القطاع النفطي طيلة مدة الدراسة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومن الايرادات العامة ومن الصادرات ما نسبته (46.40%)و(92.38%)و(94.53%) على التوالي ، فضلا عن هيمنة القطاع العام ومحدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يدل على انعدام تنويع الاقتصاد. **واهم ما يوصي به الباحث :** ضرورة اتباع سياسات تنموية تستند إلى رؤية اقتصادية جديدة مبدئها التخلي عن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والاعتماد على القطاعات غير النفطية فضلا عن التركيز على تحفيز استثمارات القطاع الخاص المرتكزة على اساس اقتصاد الية السوق والاعتماد على استراتيجية بدائل الاستيرادات ودعم الصادرات معاً. وانشاء صناديق سيادية والذي يعد خطوة ناجحة واسلوب امثل لإدارة الفوائض المالية واستغلالها بشكل امثل وللحد من الصدمات النفطية الخارجية ولتمويل عمليات تحقيق التنويع الاقتصادي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي ، الاقتصاد الريعي ، المرض الهولندي ، الايرادات غير النفطية ، التنمية المستدامة.

Abstract :

Many nations have embraced strategies of economic diversification through a range of targeted policies in pursuit of economic stability and long-term growth. These strategies aim to restructure national economies, enhance the efficiency and productivity of non-oil sectors, and increase their contribution to overall economic output—particularly in key areas such as agriculture, industry, services, and tourism, which are widely regarded as essential drivers of sustainable development.

This research adopts both the inductive and descriptive-analytical methods to investigate the current state of economic diversification in Iraq. The analysis reveals that the Iraqi economy remains fundamentally rentier, characterized by an excessive dependence on the oil sector. Data from the study period show that oil revenues contributed an average of 46.40% to GDP, 92.38% of total government revenue, and 94.53% of total exports. In addition, the overwhelming dominance of the public sector and the minimal involvement of the private sector in economic activity further confirm the lack of meaningful diversification.

Among the principal recommendations put forward, the study calls for a comprehensive shift towards a new economic vision that moves away from the rent-seeking model and focuses instead on developing non-oil sectors. It emphasizes the importance of empowering the private sector within a market-based economic system. Furthermore, it suggests adopting dual strategies of import substitution and export promotion, alongside the establishment of sovereign wealth funds. Such funds can serve as a strategic mechanism for managing oil surpluses responsibly, insulating the economy from external oil-related shocks, and financing initiatives aimed at achieving genuine economic diversification and sustainable development.

المقدمة

يعد موضوع التنويع الاقتصادي ذو اهمية كبيرة كونه يمثل الدعامة الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة وباتجاه تحقيق اهدافها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، إذ يرتبط التنويع الاقتصادي بمجموعة من المضامين أبرزها معالجة الاختلالات الهيكلية عبر تقليل مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد لتمويل النشاط الاقتصادي سواء كان في هيكل الناتج المحلي الاجمالي أم في هيكل الصادرات أم كونه مصدراً رئيساً لتمويل الموازنات والخطط الاستثمارية للدولة ، وتتجلى تلك المخاطر إذا ما علمنا بأن هذا المصدر هو في الغالب مصدراً ناضباً وقابلا للنفاد كالنفط الخام ، ناهيك عن التذبذب المستمر والتدهور الشديد نحو الانخفاض في أسعاره العالمية وما يخلفه ذلك من آثار سلبية وانعدام

للاستقرار في الاقتصادات التي تعتمد عليه بدرجات مرتفعة كالدول النفطية والعراق على وجه الخصوص ، ولهذا فقد سعت الكثير من الدول الى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال اعتماد حزمة من السياسات الاقتصادية المتنوعة والتي هدفها الرئيس اعادة هيكلة الاقتصاد وتحسين كفاءة وفاعلية القِطاعات غير النفطية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ولاسيما قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة والتي تعد من الدعامات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، وذلك لمساهمتها في زيادة حجم الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل وزيادة في معدلات النمو الاقتصادي. والعراق مثل باقي دول العالم تبنى عدة استراتيجيات من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية غير النفطية لتنويع اقتصادها من أجل التخلص من الريعية النفطية والتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات المنتجة التي تضيف قيمة مضافة للاقتصاد الوطني الا انها لم تنجح في تحقيق ذلك ، وعليه فمن الضروري اتباع استراتيجية تنمية وطنية شاملة تحدد الأولويات طويلة الأمد تستند إلى رؤية اقتصادية جديدة مبدئها التنويع الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الهيكلية وصولاً إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

اولاً: اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث بانه يتناول موضوع التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق والذي يعد من المواضيع المهمة والحيوية وتشغل بال المختصين بالشأن الاقتصادي وحكومات الدول ذات الاقتصاد الريعي ، فالتنويع الاقتصادي يعده الكثيرين النهج والسبيل الافضل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وضرورة حتمية لتعزيز قدرة الاقتصاد على تجاوز الصدمات الخارجية والداخلية التي يتعرض لها ولضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب اي أنه يعتمد بشكل رئيس على ايرادات القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل الموازنة العامة والوفاء بجميع متطلبات الانفاق الامر الذي انعكس سلبا في صعوبة تحقيق تنمية اقتصادية واستدامة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وحدوث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولتصحيح تلك الاختلالات والمشاكل وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي.

ثالثاً: فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها إن الاقتصاد العراقي يتسم بانعدام التنويع اي انه يعاني من اختلالات هيكلية، وان تصحيح هذه الاختلالات وتحقيق معدلات ايجابية مرتفعة بمؤشرات التنمية الاقتصادية لا يتم الا من خلال وضع استراتيجية طويلة الامد للتنويع الاقتصادي.

رابعاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

1- التعرف على تعريف التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

2- توضيح اهداف واهمية ومبررات التنويع الاقتصادي.

3- بيان مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث.

4- بيان الاليات المقترحة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

خامساً: منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي فضلا عن المنهج الوصفي التحليلي لبعض بيانات المؤشرات الاقتصادية خلال مدة البحث بهدف وضع رؤية استشرافية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في العراق.

سادساً: حدود البحث:

1- الحدود المكانية : العراق .

2- الحدود الزمانية : المدة (2004-2022).

سابعاً: هيكلية البحث: بغية اثبات فرضية البحث وتحقيق اهدافه تم تقسيمه الى المباحث الاتية:

المبحث الاول : الاطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الثاني : معايير (مؤشرات) قياس درجة التنويع الاقتصادي في العراق وتحديات تحقيقه.

المبحث الثالث : اليات استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (رؤية استشرافية).

المبحث الاول : الاطار النظري للتنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

المطلب الاول : الاطار النظري للتنويع الاقتصادي.

اولاً: تعريف التنويع الاقتصادي.

يكتسب موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في الأدبيات الاقتصادية منذ منتصف القرن المنصرم وتزداد أهميته بالنسبة للدول النفطية التي تعاني من تشوهات هياكل اقتصادها باعتمادها على المورد الوحيد في الدخل، وارتباط هذا الأخير بأسعار الأسواق العالمية لهذا المنتج الطبيعي وما يمكن أن ينجر عن ذلك عند تراجع أسعاره. مما يجعل التنويع الاقتصادي حتمية لا غنى عنها. اذ ينصرف مفهوم التنويع الاقتصادي الى معالجه الخلل والتشوهات في الهياكل الاقتصادية إذ ان اغلب بلدان وخاصة نفطية منها تعاني من فشل في مشاريعها التنموية نتيجة النمو الغير متوازن لقطاعاتها وان عمليه تنميه أصبحت مرهونة بقطاع واحد هو القطاع النفطي مما تسبب بعدم استقرار إيراداتها، ولضمان إيرادات ثابتة ومستقرة لجأت الدول الى التنويع الاقتصادي **(محسن ، 2023 : 247).**

تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي بتعدد الزوايا التي ينظر لهذه العملية منها، اذ يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل **(حسنية ، 2018: 181).**

ويعرف ايضا على انه عمليه إحداث تغيرات هيكليه في البنية الاقتصادية و الاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية وتنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل بين القطاعات كما يعرف خبراء الأمم المتحدة التنويع الاقتصادي على انه الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط بتطوير الاقتصاد غير النفطي واستحداث صادرات غير نفطية للحصول على الايراد **(محسن ، 2023 : 247).**

وهناك من يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعياً **(زغاشو ، دهان ، 2017 : 74).**

كما عرف التنويع الاقتصادي على انه مجموعة من السياسات تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد قليل من السلع المعدة للتصدير وخاصة تلك السلع التي تتعرض الى كثير من التقلب في مستوى الاسعار والتي تشكل الصدمات للاقتصاد ولاسيما في الدول الريعية مما يجعل من الواجب على هذه الدول اعتماد استراتيجية التنويع **(Hvidt 2013: 4).**

وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج يعرف بانه توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً. أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية **(مرزوك ، حمزة ، 2017 : 57).**

وعليه فألتنويع يعد هدف ضروري تسعى لتحقيقه اغلب الدول لكونه يحصن الاقتصاد ويمنحه المرونة الكافية للتكيف مع مختلف الظروف، كما يؤدي الى رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي ويساهم في خلق فرص العمل المتنوعة ومن ثم تقليص معدل البطالة **(Babiker , 2004 : 9).**

ثانياً: أهداف التنويع الاقتصادي.

ان استراتيجية التنويع الاقتصادي تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف ومن أهمها هي **(عبد الكاظم،2024: 393-394):**

1- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية .

3- توسيع فرص آفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية .

4- إيجاد صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة.

5- خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية .

6- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء عن كاهل الانفاق الحكومي.

7- حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية ، تتجلى أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في الدول التي تعمد على النفط كالعراق مثلاً إذ تعد هذه السلعة سلعة عالمية تتحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقاً لآلية العرض والطلب ولعوامل سياسية وطبيعية وغالباً ما يكون تحديد السعر لهذه السلعة خارج عن إرادة الدول المنتجة والمصدرة لها ، وبسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والطبيعية فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار ، الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصادات المحلية لآثار سلبية وأزمات مختلفة والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار.

ثالثاً: اهمية التنويع الاقتصادي.

تعد سياسات التنويع الاقتصادي البديل الملموس للحصول على مصادر تمويل اضافية عن طريق احداث قاعدة انتاجية مستدامة تقود الى تغيير جوهري في هيكل الاستخدام القطاعي للأنشطة الاقتصادية، كما تكمن اهمية التنوع الاقتصادي في عدة اتجاهات، فمن منظور التنمية المستدامة يعد التنويع الاقتصادي كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ، باعتبار ان التنوع الاقتصادي يعمل على توسيع نطاق الانشطة الاقتصادية من خلال انتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث انه لا يعني بالضرورة زيادة المخرجات فحسب، بل يعمل على تعزيز استقرار الاقتصاد من خلال تنويع قاعدته الاقتصادية، إضافة الى تعزيز قدرة الاقتصاد الانتاجية على التكيف في المدى الطويل ومواجهة نضوب الموارد الاساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة من خلال تحصين اقتصاد البلد واعطاءه المرونة للتكيف مع تغير الظروف والتقلبات التي تحدث في الاقتصادات العالمية جراء الازمات أنه يخلق فرص عمل متنوعة لاستيعاب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل ومن ثم تخفيض في معدلات البطالة عن طريق إقامة المشاريع الجديدة التي تسهم في الوقت نفسه في زيادة القيمة المضافة المحلية والناتج المحلي الإجمالي **(Babiker , 2004 : 9).**

وتتجلى اهمية التنويع الاقتصادي من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ، اذ اتسمت العديد من الدول بأن اقتصاداتها أحادية الجانب أي تعتمد على مورد اقتصادي واحد، فكان لابد من إحداث تغيرات هيكلية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة لضمان مساهمة أوسع من أجل تنويع الهيكل الإنتاجي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

فعلى سبيل المثال إن العديد من الدول النامية اعتمدت على مورد اقتصادي واحد هو النفط في تسيير اقتصادها ولاحظنا أن هذه الدول شهدت إيرادات مالية ضخمة في سبعينيات القرن الماضي، إلا أنها لم تستثمرها بالشكل الذي يحقق تنمية اقتصادية حقيقية ولم تستطع الخروج من مأزق المورد الواحد ولم تحقق إنجازات حقيقية على طريق تنويع الاقتصاد عدا تجارب محدودة كالتجربة السعودية وتجربة الإمارات، الأمر الذي شجع على تبني سياسات التنويع الاقتصادي في بعض الدول الأخرى والعمل على اتخاذ العديد من الإجراءات التي كان الهدف الأساسي منها هو تنويع اقتصاداتها من خلال تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة والنقل والتجارة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تعمل على رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إسهامها الكبير في زيادة مصادر الدخل وتقليل نسبة الاعتماد على المورد الاقتصادي الواحد. و ينبغي أن نشير هنا الى انه لابد من

تصحيح وتنويع الهيكل الانتاجي فغالبية الدول النامية متوفر فيها الموارد المتنوعة وبالتالي فهي مهيئة لانتقالها الى تنمية وتطوير الهيكل الانتاجي لمختلف القطاعات لان توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها يحقق عوائد متصاعدة ويعمل على حماية الاقتصاد ويدعم الاتجاه نحو التنمية المتوازنة المستدامة ويبعد الاقتصاد عن الاعتماد على مورد واحد ويساهم في تطوير القوى البشرية ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعمل بكفاءة وقدرة عالية **(معلة ، أحمد ، 2015 : 46) .**

رابعاً: مبررات التنويع الاقتصادي.

تكمن مبررات التوجه نحو التنويع الاقتصادي فيما يمكن ان يعززه التنويع من مكاسب تنموية ونتائج ايجابية من جانب، وفي ما يمكن ان تجنبه مخاطر أنية ومستقبلية من جانب اخر. فالتنويع الاقتصادي له دور أساس في التنمية الاقتصادية ، بل هو اساسها ، اذ انه يعني زيادة استغلال انتاجية عناصر الانتاج ، ويعزز تراكم رأس المال الثابت ومن ثم زيادة الاستثمار ، واستقرار عائدات التصدير ، ويتسع نحو تحقيق الاهداف التنموية ومعالجة البطالة وكذلك يرتبط بما يمكن ان يجنبه من مخاطر ، فأن زيادة احتمال حدوث صدمات خارجية يأتي من كون تقلبات الاسعار دوليا وتذبذب الطلب على السلع الخام الأولية من العناصر الاساسية المكونة للتعاملات التجارية الدولية ، ومن امتداد اثارها السلبية في عمق الاقتصادات المحلية وبذلك فأن الخطر من حدوث الصدمات الخارجية يعد سببا رئيساً للتوجه نحو التنويع الاقتصادي**(الطائي،2021: 51-52).**

هناك عدة مبررات للتنويع الاقتصادي نذكر اهمها وكالاتي **(عواد واخرون ، 2023 : 195-196)، (الطائي ، 2021 : 51-52) ، (الخيكاني ، الغالبي ، 2022 : 636-637)** :

1- يؤدي التنويع الاقتصادي الى خفض مخاطر الاعتماد شبه الكامل على إيرادات الموارد الطبيعية في تمويل النفقات العامة للحكومة ، فعندما يرتبط الأداء المالي الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية (كالنفط ، الغاز) أو سلعة زراعية اولية (كالقمح ، الرز)، فإن أي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي إلى تعثر الأنظمة المالية الحكومية.

2- إن ضعف تنويع دالة العرض المحلية (قطاعات الانتاج وتفاقم إشكالية اختلال هيكل الإنتاج يرفع من مستوى المخاطر المرتبطة بحصيلة الصادرات، إذ غالبا ما تعتمد الدول الريعية على صنف وحيد أو عدد محدود من السلع المعدة للتصدير لذا فإن الاعتماد المفرط الناجم عن الاحادية الشديدة في الاقتصاد يزيد من إشكالية الانكشاف التجاري للاقتصاد" على الأسواق العالمية بسبب زيادة الطلب على المستوردات لتلبية حاجة السوق المحلي من جميع أنواع السلع والخدمات.

3- ان التنويع الاقتصادي ذو اثر فعال لمحاربة لعنة الموارد وتداعيات المرض الهولندي، عادة ما تشهد صادرات الدول النفطية تقلبات اقتصادية كبيرة تتمثل في انهيار معدلات النمو لمرحلة ما بعد القفزة النفطية، مما يؤدي الى الركود وانخفاض في ايراداتها، وعليه فأن التنويع الاقتصادي يخفض من حدوث الاختلالات الهيكلية والحد من المخاطر وحالة اللايقين التي يتسم بها الاقتصاد نتيجة الاعتماد على انتاج وتصدير سلعةٌ واحدةٌ.

4- ان التنويع الاقتصادي يقي الاقتصاد من الصدمات الداخلية والخارجية ومن تقلبات النمو، اذ لوحظ ان(50%) من التقلبات التي تواجه الدول النامية كان بسبب تركيزها على القطاعات الاكثر عرضة لهذه الصدمات، على خلاف الدول

المتقدمة التي تمتاز ببنية اقتصادية اكثر تنوعاً الامر الذي يعطيها المرونة الكافية للتكييف مع مختلف الظروف التي تمر بها.

5- إن الموارد الطبيعية هبات ديمغرافية في باطن الأرض، وإن هذه الهبات تتسم بغياب التجدد والنضوب وبشكل خاص الوقود الأحفوري، لذا لابد أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج المحلي من قطاعات أخرى تجنبا لاستنزاف المورد الناضب أو تكوين ثروة مادية إضافية على سطح الأرض كبنى تحتية أساسية.

6- يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز استيعاب رأس المال البشري وزيادة انتاجيته، اذ يعد التنويع الناجح أكثر أهمية الآن في أعقاب تباطؤ النمو العالمي وضرورة وجود العديد من الأنشطة لزيادة عدد ونوعية الوظائف، فتوفير البيئة المواتية والترويج لإقامة أنشطة ذات إنتاجية وميزة تنافسية مرتفعتين ووظائف من شأنها تسهيل النمو من خلال التحول الهيكلي، فكلما كانت الأنشطة الاقتصادية المحلية أكثر تنوعًا وتشعبًا، وأكثر تعددًا وترابطاً كلما زاد التوجه نحو الابتكار وتبني المتغير التكنولوجي في ميادين الإنتاج.

7- يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين القطاعات لتقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذ أن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات المختلفة تعد من النتائج التي يحققها التنويع الاقتصادي كالعلاقات المتبادلة بين فروع قطاع واحد وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني، وهذا ما ينبغي الاهتمام إليه في تخطيط القطاعات عند اتباع استراتيجية التنويع وذلك لإنجاز نمو في قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام .

8- يضمن وجود اقتصاد متنوع غالباً تحقيق الهدف المزدوج للسياسات الاقتصادية إلا وهو الاستقرار والنمو طويل الأمد، وذلك من خلال استغلال المزايا النسبية والموارد الطبيعية المتوافرة في البلاد بهدف رفع مستويات الناتج عن طريق تنويع الهيكل الانتاجي والذي سيؤدي بدوره الى تشديد استغلال الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن تحسين ميزان المدفوعات عن طريق رفع وتنويع الصادرات وتدنية الاستيرادات التي تعوضها قطاعات الإنتاج المحلية وبالتالي توفير ما يعرف بالأمن الغذائي والتي يحتاجه البلد دائما.

9- يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق التوزيع العائم للاستثمارات على كافة أقاليم البلد بهدف خلق حالة من الموائمة والتوازن بين المدن من خلال تكافئ فرص العمل لمواطنيها أي ضرورة مراعاة عناصر التوطن للمشروعات المنتجة، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق الاستخدام الكفؤ والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في البلد لبلوغ الأهداف التنموية المرجوة.

10- يتم الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي لبناء اقتصاد قوى مستقر قادر على مواجهة الأزمات ويضمن حالة الاستمرارية من اجل تنفيذ المشاريع الاقتصادية والعمل على تنفيذ الخطط، كذلك البيئة المستقرة تجذب الاستثمار وتشجع معدلات نمو الاستثمار. وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن الدول النامية قد عانت من التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي ولم تتمكن من الوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة .

وعليه أصبحت الحاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ضرورة ملحة وليست ترفا اقتصاديا ، بعد أن أدركت الدول الريعية الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد وضرورة السعي الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي

في بلدانها مما له من أهمية ودور كبير في تحقيق وتوليد تمويل مستدام لدفع مسيرة التنمية وفك ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي مع الصادرات النفطية وذلك من خلال تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية وزيادة الناتج القومي و تحصين وحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية ، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنبي الشراكة مع القطاع الخاص ودعمه وتحفيزه في كافة القطاعات الاقتصادية والتي تقف في مقدمة المهمات الاقتصادية الاستراتيجية. ويقترن تحقيق ذلك بإعداد البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على وفق تشريعات متقدمة وضمانات وحوافز مجزية من خلال الدور الاقتصادي السليم للدولة **(الحافظ ، 2012 : 26-27).**

خامساً: معايير (مؤشرات) قياس درجة التنويع الاقتصادي.

تعد المؤشرات الاقتصادية ضرورة ملحة لاقتصاد أي بلد لأنها تعبر عن درجة وقوة التنويع الاقتصادي ويمكن التعرف على بعض تلك المؤشرات وكالآتي :

1- الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات معبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأن تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة التنويع الاقتصادي ومعالجتها. اذ يعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم المؤشرات التي تستخدم في رسم السياسات الاقتصادية واجراء المقارنات الدولية والمحلية، كما ان تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي كاتجاه عام يعبر عن كفاءة الاقتصاد وتطور مستوى المعيشة ومن ثم كمقياس للرفاهية ويتركز هدف التنمية في الدول النامية على اجراء التغيرات البنيوية وخلق التناسب المطلوب بين قطاعات الاقتصاد الوطني، والتي بدورها تعكس بنية الناتج المحلي الإجمالي عبر المسار الزمني لعملية التنمية الاقتصادية والأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي **(حسين ، 2021 : 167)** .

يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ذات دلالة واضحة عن التكوين السلعي والخدمي للناتج المحلي الاجمالي للبلد، حيث يتم الوصول الى هذا المؤشر من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية ومقارنتها مع القطاعات المهيمنة اي القطاعات الريعية كما في الدول النفطية (مثل النفط والغاز وغيرها من الموارد الطبيعية (وذلك ضمن هيكل الناتج الاجمالي المحلي وخاصة القطاعات الانتاجية السلعية او ما تسمى بالقطاعات القائدة مثل القطاع الصناعي التحويلي ، أي قياس نسبة مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الاجمالية لكل القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي ،حيث تشير ارتفاع مساهمتها النسبية ضمن هيكل الناتج المحلي الاجمالي الى الكفاءة والديناميكية ومن ثم انعكاسه على زيادة الانتاج وارتفاع درجة التنويع ومن ثم زيادة مصادر الدخل الوطني **(فيصل ، التميمي ، 2023 :9).**

2- الاهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الايرادات العامة.

يمكن من خلال هذا المؤشر على درجة التنويع الاقتصادي لبلد ما عبر قياس إسهام الايرادات النفطية وغير النفطية في مجمل الايرادات العامة للدولة، فكلما زادت نسبة إسهامها الايرادات النفطية في مجمل الايرادات انخفضت درجة التنويع الاقتصادي وبالعكس عندما تزداد نسبة إسهامها الايرادات غير النفطية في مجمل الايرادات دل ذلك على تنوع الايرادات العامة الناتجة عن تنوع الانشطة الاقتصادية، كما يؤشر ارتفاع نسبة الايرادات النفطية الى مجمل الايرادات الى وجود اختلال في هيكل الموازنة العامة تطور الايرادات غير النفطية كنسبة من أجمالي الايرادات العامة ، اي بمعنى

كلما كانت نسبة الايرادات غير النفطية من اجمالي الإيرادات العامة في ارتفاع فانه يدل على زيادة درجة التنويع وبالعكس عندما تكون هذه النسبة في انخفاض فانه يدل على انعدام التنويع الاقتصادي للدولة **(الخيكاني ، الغالبي ،2022 : 637 -638).**

3ـ الاهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت.

يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية ، ومن المعايير المهمة والضرورية للتعرف على درجة التنويع الاقتصادي هو نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في تكوين راس المال الثابت وذلك كونه دليلاً واضحاً عن حجم رؤوس الاموال الثابتة وعلى قيمها المستثمرة في المعدات والابنية ووسائل الانتاج وكذلك مصادر الطاقة والمواد الأولية، فإذا كان القطاع العام يستحوذ على أغلبية التكوين الرأسمالي فهذا يدل على سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي بصورة لا تقبل الشك. وهذه السيطرة تكون موجودة أكثر في الدول التي تعتمد في أنشطتها الاقتصادية على مصدر إنتاجي واحد ، بحيث يكون التخطيط المركزي هو السمة البارزة للسياسات المنفذة . لأن التنويع الاقتصادي لا تستكمل أبعاده ولا يتم الحصول على افضل نتائج له إلا بمشاركة جميع الاطراف المؤثرة ومنها القطاع الخاص باعتباره قطاع حيوي حيث يستخدم تكنولوجيا على درجة عالية من التطور وذلك انطلاقاً من مبدأ تحقيق الارباح بالدرجة الاولى وهو ما يساهم أيجاباً في دعم التنمية الاقتصادية وكذلك في تخفيض نسبة البطالة وبالتالي يستدل على هذا المؤشر من خلال تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين الخاص والعام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، حيث تعكس نسبة نمو القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي زيادة درجة تطور الاقتصاد وتنويعه **(فيصل ،التميمي ، 2023 :11).**

ومن خلال ذلك يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإضافة إلى رأس المال القائم في المجتمع، إي بمعنى آخر يمثل الزيادة في الموجودات الثابتة من السلع الرأسمالية التي تدخل نطاق الاقتصاد القومي والتي تتميز عن السلع الاستهلاكية بأن الأخيرة تستهلك كلياً خلال دورة الإنتاج وتأخذ عادة سنة تقويمية . وتشترك السلع الرأسمالية في عملية الإنتاج لعدة سنوات **(وزارة التخطيط، 2014 : 59).**

4ـ الاهمية النسبية للصادرات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الصادرات .

يمكن من خلال هذا المعيار التعرف على الوضع الاقتصادي للبلد ودرجة تنويع الاقتصاد التي يتمتع بها ويعتمد على نسبة اسهام الصادرات غير النفطية من المجموع الكلي للصادرات فزيادتها تدل على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي وانخفاضها تدل على التركز السلعي في تصدير سلعة واحدة **(جاسم ،عبد الزهرة ، 2019 : 234).**

المطلب الثاني : الاطار النظري للتنمية الاقتصادية المستدامة.

اولاً: تعريف التنمية الاقتصادية المستدامة.

<u>*التنمية الاقتصادية.</u>

تشير الادبيات الاقتصادية إلى ان عملية التنمية متعددة الابعاد تتسم بالتطور الشامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي ، كما إنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض ، فالتنمية الاقتصادية تقترن

بالزيادة السكانية وتراكم رأس المال وتطبيق التكنولوجيا وكذلك التغييرات التي ترتبط بالسكان وتوزيع دخولهم وإنفاقهم على الاستهلاك والادخار ، واحتلت التنمية الاقتصادية أهمية بالغة وهدف رئيس لمعظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ حققت معظم الدول استقلالها السياسي، وقد كان ذلك نتيجة لجملة من العوامل منها:

1- الرفاه المتحقق في الدول الصناعية المتقدمة.

2- حصول معظم الدول على استقلالها السياسي والاهتمام بتطوير بلدانها .

3- التقدم الكبير الذي أحرزته الدول الاشتراكية ولاسيما في مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوربا الشرقية والصين والذي يعد عاملا مشجعاً لعملية التنمية في الدول النامية.

4- رواج بعض الأفكار الاقتصادية المتفائلة.

5- انتشار فكرة التنمية على المستوى الدولي وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي عزز من مساعي التعاون الدولي لتحقيق التنمية.

ويمكن القول إن التنمية هي فلسفة وأسلوب تفكير يتصف بالقدر الكبير من الشمول والإحاطة بمجريات الأمور محلياً وخارجياً مستندة بذلك على عنصري الكفاءة والتأهيل والقدرة على توظيف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بأفضل أسلوب وتوجيهها نحو خدمة المجتمع أفراداً ومؤسسات **(امين ، جار الله ، 2020 : 113).**

كما تشير التنمية الاقتصادية الى إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات فضلا عن أنها عملية مخططة هدفها تغيير البنية الهيكلية للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده ،وتهتم بجودة السلع والخدمات ، وبزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة واعادة توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية هي العملية التي بموجبها يتم تكوين الثروة من خلال استثمار الموارد البشرية والمالية والرأسمالية لانتاج السلع والخدمات **(البزاز ، 2015 : 291)**.

ويمكن تعريفها على إنها فعالية حركية اجتماعية ، تتضمن تغيرات نوعية وكمية في حياة الناس خلال مدة معينة. إذن فهي عملية مجتمعية واعية موجهة، وكما إنها تتضمن تغيرات هيكلية تؤدي لتكوين قاعدة مادية تستخدم لتوسيع الطاقات الانتاجية الذاتية ليتحقق بموجبها ارتفاع منظم في متوسط الإنتاجية للفرد والمجتمع.

وتعرف كذلك على انها "عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بحيث تكون الزيادة في أعداد السكان اقل من الزيادة في الدخل القومي، أي معدل الزيادة في نمو الدخل القومي أكبر من معدل زيادة أعداد السكان اذ يكون هناك تغير في هيكل اقتصاد الدولة". وقد تجسد مفهوم التنمية الاقتصادية في عقد السبعينيات في صور أخرى اشتملت للحد من ظاهرة الفقر وحالة عدم تحقيق العدالة والبطالة، ولم يقف مفهوم التنمية الاقتصادية في التطور عند هذه الحدود، بل أخذ يحتل اهتمام المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة ومن خلال برامجها التنموية ولاسيما بعد اصدار إعلان الحق في التنمية الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة عام 1986.والذي عرف التنمية بأنها (عملية اقتصادية اجتماعية ثقافية وسياسية شاملة تهدف الى تحقيق التحسين المستمر في رفاهية السكان بأسرهم، ويمكن القول أن التنمية

تتحقق عندما يكون هناك تحسن في الحاجات الأساسية وعند مساهمة التقدم الاقتصادي في الشعور باحترام الذات للبلد والافراد. وعليه فإن التنمية لم تعد ظاهرة اقتصادية صافية ، بل أنها تتضمن أبعد من الجانب المالي والمادي لحياة الناس، لذا فإن التنمية ينبغي لها أن تتضمن أعادة تنظيم وتوجيه لكل النظم الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تطورات في دخل الناس وفي الإنتاج، وهي كذلك نموذجيا تتضمن التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية الإدارية والاجتماعية فضلا عن التوجيهات العامة وفي العادات والمعتقدات **(فارس، 2016 : 80).**

***التنمية المستدامة.**

يمكن اعطاء تعريف للتنمية المستدامة والذي أوردته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير" مستقبلنا المشترك " عام 1987 ، يعد الأساس الذي بنيت عليه جميع تعاريف التنمية المستدامة التي اعقبته وهذا التعريف يحمل في طياته فلسفة توازن معقد بين تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها .بمعنى آخر التنمية المستدامة هي عملية تطوير تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، مع الحفاظ على جودة البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية **(عبد واخرون ، 2022: 353).**

كما أنها التنمية القائمة على تشجيع طرق استهلاكية خلال حدود وإمكانية البيئة، وبما يضمن التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية المستدامة **(شهاب ، 2021 : 75).**

وتعرف كذلك بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر مع الحرص على المواد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة. من خلال التعاريف السابقة نجد التنمية المستدامة تتميز بالخصائص الاتية **(العطرة ، منير ،2022: 151)** :

1- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام باعتبارها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا من هذه الاخيرة.

2- تتوجه التنمية المستدامة بشكل اساسي لتلبية احتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من الفقر في العالم.

3- التنمية المستدامة تتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

4- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الابعاد الكمية والنوعية.

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية .

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، غير أن هناك أهداف أساسية ومشتركة تسعى إليها معظم الدول، يمكن إجمالها في النقاط الاتية:

1- زيادة الدخل القومي: أي تحقيق زيادة في الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية التي تنتجها موارد المجتمع الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية محددة.

2- تحقيق عدالة التوزيع في الدخل القومي لتقليل التفاوت بين الدخول :إن التفاوت في توزيع الدخول يخلق طبقات في المجتمع مما يؤدي إلى شعور غالبية المواطنين بعدم العدالة الاجتماعية، ولذلك لابد من تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.

3- بناء قاعدة صناعية متينة: من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة في الإنتاج السلعي والخدمي الذي يساهم في تطور ورفاه المجتمع.

4- رفع مستوى المعيشة: إن التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة، وذلك لأن التنمية قد تنجح في زيادة الدخل القومي دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة في مستوى المعيشة، أو قد يزداد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي.

5- القضاء على التبعية بكل أشكالها وتوفير الخدمات الاجتماعية (الصحة، الُتعليم، السكن...)

6- زيادة المناعة في مواجهة الأزمات والعقوبات الاقتصادية **(حمد ، 2015 : 62)**.

7- استثمار الموارد الطبيعية من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية والاجنبية للموارد الطبيعية الموجودة داخل الدول، من خلال دعم البنية التحتية وتوفير الوسائل المناسبة التي تمنح الدعم للإنتاج والخدمات العامة.

8- إدارة الديون الخارجية من خلال متابعة المبالغ المالية المدنية على حكومات الدول النامية والحرص على إيجاد الوسائل والطرق المناسبة لسداد هذه الديون، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة النفقات الخاصة بالإنتاج.

9- معالجة الفساد المالي الإداري من خلال الاهتمام بوضع قوانين وتشريعات، تحد من انتشار الفساد الإداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي، ويستغل موارده **(شريف،2018 : 193-194).**

المبحث الثاني : معايير (مؤشرات) قياس درجة التنويع الاقتصادي في العراق وتحديات تحقيقه.

المطلب الاول : معايير (مؤشرات) قياس درجة التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022) .

سعت العديد من الدول ولاسيما الدول النفطية الى تحقيق التنويع الاقتصادي بغية تصحيح الاختلال الهيكلي من خلال رفع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتقليل الاعتماد الكبير على ايرادات تصدير النفط وعليه سوف نتطرق الى مجموعة من المعايير (المؤشرات) والتي يمكن من خلالها التعرف على مستوى ووضع التنويع الاقتصادي في العراق، نذكر منها :

اولاً: الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية فى تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2022) .

تعد نسبة للمساهمة من جانب القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية في تكوين الناتج احدى المقاييس او المعايير التي توضح درجة التنويع الاقتصادي في البلد ، وللتعرف على الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2022) ينبغي تفحص نسب مساهمة القطاعات (النفط ، الزراعة ،الصناعة ، القطاعات غير النفطية) بالناتج الواردة في الجدول (1).

اذ يلحظ من الجدول (1) ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق تعد الاكبر من بين نسب مساهمة القطاعات الاخرى وهذا دليل على ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكل الناتج نتيجة الاعتماد الكبير على ناتج القطاع النفطي في بناء اقتصاده وهذا يعكس احادية الاقتصاد العراقي وانخفاض درجة التنويع الاقتصادي.

ففي عام 2004 ساهم القطاع النفطي بما نسبته (64.65%) والقطاع الزراعي بما نسبته (6.9%) والقطاع الصناعي بما نسبته (1.7%) ، واستمرت هذه النسب المتباينة على هذا المنوال طيلة مدة الدراسة ونخص بالذكر نسبة مساهمة القطاع النفطي التي استمرت بالارتفاع والانخفاض بسبب العوامل المؤثرة على اسعار النفط وكميات انتاجه واهمها الازمات المالية الدولية وانخفاض النمو الاقتصادي العالمي والعوامل الجيوسياسية ، اما في عام 2022 سجل القطاع النفطي نسبة مساهمة قدرها (40.32%) والقطاع الزراعي ما نسبته (2.8%) وقطاع الصناعة ما نسبته (1.7%) ، اما فيما يخص القطاعات الاقتصادية غير النفطية مجتمعه فقد سجلت ما نسبته (35.35%) وهذه المساهمة منخفضة اما فيما يخص متوسط نسبة المساهمة للقطاعات الاقتصادية فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي (46.40%) وهذا المتوسط يعد الاكبر من بقية المتوسطات لقطاعي الزراعة والصناعة والقطاعات الاقتصادية غير النفطية مجتمعة التي سجلت ما نسبته (4.53%) و(2.05%) و(53.60%) على التوالي، وهذا دليل على عدم تحقيق التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ، كما وتجدر الاشارة الى وجود تحسن في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية ولكنها دون مستوى الطموح وهذا التحسن يعد من الاهداف الرئيسة التي تسعى جميع الدول الى تحقيقه.

جدول (1): الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 -2022)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الاهمية النسبية للقطاع النفطي %	الاهمية النسبية للقطاع الزراعي %	الاهمية النسبية للقطاع الصناعي %	الاهمية النسبية للقطاعات غير النفطية %
2004	53,235,359	64.65	6.9	1.7	35.35
2005	73,533,599	65.15	6.8	1.3	34.85
2006	95,587,955	63.55	5.8	1.5	36.45
2007	111,455,813	52.92	4.9	1.6	47.08
2008	157,026,062	55.37	3.8	1.7	44.63
2009	130,643,200	39.11	5.2	2.6	60.89

56.75	2.2	5.1	43.25	162,064,566	2010
49.08	2.8	4.5	50.92	217,327,107	2011
50.39	2.7	4.1	49.61	254,225,491	2012
54.67	2.2	4.7	45.33	273,587,529	2013
53.4	1.8	4.9	46.60	266,332,655	2014
62.75	2.1	4.1	37.25	194,680,972	2015
67.04	2.2	3.9	32.96	186,542,703	2016
61.08	2.1	2.9	38.92	207,621,134	2017
54.24	2.0	2.8	45.76	249,574,276	2018
59.77	2.1	3.7	40.23	254,443,953	2019
72.97	2.5	6.0	27.03	215,661,517	2020
57.22	2.2	3.3	42.78	301,152,819	2021
59.68	1.7	2.8	40.32	383,064,152	2022
53.60	2.05	4.53	46.40	----------	المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة.

2- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول ان الناتج المحلي الاجمالي مساير لقطاع النفط اي وجود علاقة طردية بينهما اذ تتأثر قيمة الناتج ارتفاعا وانخفاضا بارتفاع وانخفاض قيمة انتاج النفط .

ويعزى سبب الارتفاع في نسبة مساهمة القطاع النفطي الى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق من قبل المجتمع الدولي ورفع القيود على الصادرات النفطية ، اما سبب الانخفاض في القطاعات الاخرى فيعود الى الازمات

والاحداث التي مر بها العراق من الحروب التي خاضها والعقوبات الاقتصادية وفقدان الامن وتغيير النظام السياسي للبلد سنة 2003 ، وما رافقها من عمليات سلب وتخريب اغلب مؤسسات القطاعات الاقتصادية، ادت الى تدهور الاقتصاد العراقي وفقدان انتاجية اغلب قطاعاته ، مما نتج عنه وضع مأساوي لا يحسد عليه ، اذ اصبح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد السمة الغالبة في العراق ، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي يعاني الى يومنا هذا من مشكلة خطيرة الا وهي الصفة الريعية وعدم تحقيق التنويع الاقتصادي.

وتجدر الاشارة الى ان قطاع الصناعة التحويلية يؤدي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية الا انه لم يمنح الاولوية المنتظرة في تخصيصات وتوجهات السياسة الاستثمارية السنوية ، اذ ان القطاع يوفر امكانية تصحيح الاختلال في هيكل الانتاجي من جانب ، وتجدر الاشارة الى ان هذا القطاع لم يشهد تحسن كبير وتغير واضح في نسبة مساهمته في الناتج وعدم قدرته في توفير المنتجات لسد الطلب المحلي منذ عام 2004 ، كان بسبب عوامل عدة منها تدهور الاوضاع الامنية بعد سقوط النظام والعنف الدموي وعدم الاستقرار السياسي وانقطاع الطاقة الكهربائية فضلا عن اندثار اغلب المعامل بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق أنذاك وبسبب قدم التشريعات والقوانين التي ادت الى منافسة ودخول السلع الاجنبية الى البلد بأسعار اقل من السلع المنتجة محليا التي تتسم بارتفاع تكاليف انتاجها . كما يعزى سبب الانخفاض في انتاجية القطاع الزراعي الى الجفاف الناتج عن قلة سقوط الامطار وانخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات، وانتشار الملوحة ، وسوء الادارة سواء على مستوى فلاحة الارض او على المستوى الحكومي، اذ فتح باب الاستيراد على مصراعيه للمنتوجات الزراعية دون القيام بتوفير الحماية للمحاصيل المنتجة محلياً.

لقد اتسم الاقتصاد العراقي بالاعتماد الرئيس على النفط الخام في تمويل ايراداته الذي ادى الى زيادة نسبة مساهمة الصناعة النفطية الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي على حساب انخفاض انتاجية القطاعات الاقتصادية الاساسية متمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية والغير من النشاطات الامر الذي انعكس في عدم تحقيق تنويع الاقتصاد. **(وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي العراقي،2022: 3).**

ثانياً: الاهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2023)

للوقوف على الاهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الايرادات العامة ، ينبغي تتبع مسار نسب الايرادات الموضحة في الجدول (2)، اذ يلحظ من الجدول انف الذكر ،ان نسبة مساهمة الايرادات النفطية من مجموع الايرادات العامة تشهد ارتفاع كبير وملحوظ ، ففي عام 2004 سجلت الايرادات النفطية ما نسبتها (98.92%) من اجمالي الايرادات العامة ويعزى هذا الارتفاع الى رفع القيود على الصادرات النفطية نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، وبعد ذلك استمرت الايرادات النفطية بمساهمتها المرتفعة الى ان بلغت في عام 2023 ما نسبته (91.71 %) ، اما فيما يخص متوسط نسبة المساهمة للمدة (2004-2023) فبلغ ما نسبته (92.38 %) بفعل زيادة كميات النفط المصدرة وارتفاع اسعار النفط .

اما فيما يخص نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية فقد شكلت نسب متدنية جدا فقد سجلت عام 2004 ما نسبته (1.08 %) واستمرت هذه الايرادات بمساهمتها المتدنية بالرغم من تسجيلها زيادة طفيفة اذ بلغت ما نسته (8.29 %) عام 2023 ومتوسط نسبة المساهمة للمدة (2004-2023) قد بلغ ما نسبته (7.62 %) ويعزى هذا الانخفاض الى الازمات والاحداث التي مر بها العراق من الحروب التي خاضها والعقوبات الاقتصادية وفقدان الامن وتغيير النظام السياسي للبلد

سنة 2003 ، وما رافقها من عمليات سلب وتخريب اغلب مؤسسات القطاعات الاقتصادية ، كما يعزى الى سهولة انتاج وبيع النفط وارتفاع اسعاره . وظلت الايرادات النفطية بالمرتبة الاولى والمصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة على حساب الايرادات غير النفطية وهذا ما يؤكد عدم تنويع الايرادات العامة وبتعبير ادق انخفاض (انعدام) التنويع الاقتصادي في العراق.

وتجدر الاشارة الى ان الايرادات النفطية شهدت انخفاض ملحوظ في بعض الاعوام ولاسيما (2009 ،2014 ، 2015، 2016 ، 2017، 2020) ويعزى هذا الانخفاض الى ما يأتي :

1- في عام 2009 ونتيجة الازمة المالية العالمية والتي ادت الى انخفاض الطلب العالمي والذي ادى الى انخفاض اسعار النفط.

2- في الاعوام (2014 ، 2015، 2016، 2017) شهدت انخفاض الكميات المصدرة بفعل سيطرة التنظيمات الارهابية على حقول النفط والذي رافقه انخفاض اسعار النفط .

3- في عام 2020 تعرض العالم الى ازمة مركبة الاولى ازمة صحية متمثلة بانتشار جائحة كورونا ، والثانية انخفاض اسعار النفط.

ان العراق يعاني من اختلال في هيكل الايرادات العامة نتيجة اعتماد الاخيرة الرئيس على الايرادات النفطية وانخفاض مساهمة الايرادات غير النفطية ويمكن القول ان استمرارية الاعتماد على الايرادات النفطية له مخاطر كبيرة لارتباطها بأسعار النفط الدولية ،الامر الذي جعل الحكومات العراقية المتعاقبة السعي الى تطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط .

جدول (2): الاهمية النسبية للإيرادات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الايرادات العامة

في العراق للمدة (2004 -2023)

السنوات	الإيرادات النفطية (مليار دينار) (1)	الايرادات غير النفطية (مليار دينار) (2)	اجمالي الايرادات العامة (مليار دينار) (3)	الاهمية النسبية للإيرادات النفطية الى اجمالي الايرادات العامة 3\1 %	الاهمية النسبية للإيرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات العامة 3\2 %
2004	32627	355	32982	98.92	1.08
2005	39480	1022	40502	97.48	2.52
2006	46908	2147	49055	95.62	4.38

2.63	97.37	54599	1437	53162	2007
1.40	98.60	80252	1121	79131	2008
6.32	93.68	55209	3490	51719	2009
3.89	96.11	69521	2702	66819	2010
1.91	98.09	99998	1908	98090	2011
2.40	97.60	119466	2869	116597	2012
2.72	97.28	113767	3090	110677	2013
7.89	92.11	105386	8314	97072	2014
22.80	77.20	66470	15158	51312	2015
18.64	81.36	54409	10142	44267	2016
15.86	84.14	77335	12264	65071	2017
10.28	89.72	106569	10950	95619	2018
7.76	92.24	107566	8350	99216	2019
13.85	86.15	63199	8751	54448	2020
12.66	87.34	109081	13811	95270	2021
4.99	95.01	161697	8074	153623	2022
8.29	91.71	135681	11253	124428	2023
7.62	92.38	----------	----------	----------	المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الموازنة العامة للعراق ، سنوات متفرقة .

2- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة .

وتأسيساً على ما تقدم يمكننا القول ان الايرادات العامة تابعة للإيرادات النفطية وان الاخيرة تتأثر بأسعار النفط وكمياته المصدرة فعند انخفاض اسعاره يؤدي الى انخفاض الايرادات العامة والذي يترتب عليه انخفاض حصيلة الايرادات العامة وبالعكس في حالة ارتفاع اسعار النفط فانه يؤدي الى ارتفاع الايرادات النفطية ومن ثم ارتفاع حصيلة الايرادات العامة . وبما ان العراق احد الدول الريعية بامتياز والذي تتأثر موازنته العامة واقتصاده بتقلبات اسعار النفط اي بمعنى ادق ان خطط التنمية والنشاط الاقتصادي يتأثران بحصيلة الايرادات النفطية التي تتعرض لمخاطر تقلبات اسعار النفط . واخيرا يلحظ عدم قدرة الحكومة على تنويع مصادر الايرادات العامة ولاسيما رفع نسبة الايرادات غير النفطية لذا فالاقتصاد العراقي مستمر بالمعاناة من لعنة الموارد واعراض المرض الهولندي اي استمرار الاختلال الهيكلي المزمن في الاقتصاد العراقي، كما يؤكد الحاجة الماسة لتنويع مصادر توليد الدخل لتصحيح هذا الاختلال.

ثالثاً: الاهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق للمدة (2004-2022)

إن السياسة الاستثمارية كثيراً ما تواجه تحديات كبيرة على مستوى الاقتصاد العراقي وهذا يعود إلى هيمنة الإيرادات النفطية في تمويل هذا الإنفاق ومحدودية مصادر الإيرادات الأخرى، إذ أن تراجع العوائد النفطية وعدم انتظامها فضلاً عن عدم تمكن القطاع العام من تنويع عوائده المالية عدا النفط الخام في العراق انعكس ذلك على كفاءة أداء اقتصاده، بصورة عامة تاركاً أثارا سلبية على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه **(وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي العراقي، 2014 :40)**

ولتسليط الضوء على الاهمية النسبية للقطاع الخاص والعام في تكوين راس المال الثابت والحكم على البلد هل متنوع اقتصاديا من عدمه ينبغي تتبع مسار نسب اسهامهما طيلة مدة الدراسة ، اذ يلحظ من بيانات الجدول (3) مدى التباين بين القطاعين في نسب المساهمة اذ ان مساهمة القطاع الخاص سجلت نسبة منخفضة في بداية سنوات الدراسة ولا سيما عام 2004 اذ بلغت (12.95%) ، اما القطاع العام فقط سجل نسبه مساهمة مرتفعة لذات العام اذ بلغت (87.05%).

اما بعد ذلك ولا سيما في الاعوام التي لحقت بالعام 2004 فقد شهدت نسبة مساهمة القطاع الخاص انخفاض كبير وملحوظ الى ان وصلت الى ادنى نسبه لها في عام 2008 اذ بلغت (3.83%) ويعزى هذا الانخفاض الى التحديات التي واجهها اقتصاد العراق والمتمثلة بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وانخفاض مستوى الخدمات بشكل كبير أدى إلى ضعف مساهمة هذا القطاع مما اثر بشكل واضح وكبير على أنشطة اقتصادية واسعة نتيجة الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي مما انعكس على أداء القطاع الخاص سواء كان المحلي أم الأجنبي وأصبح من غير الممكن إن يعول عليه بمفرده في رفع معدلات الاستثمار فضلا عن عدم فاعلية السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، ويعزى كذلك الى انعدام البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص فضلا عن اعتماد سياسة الباب المفتوح التي ادت الى اغلاق السوق بالسلع المستوردة التي تتسم بانخفاض اسعارها مقارنة بالسلع المنتجة محليا مما ادى الى اضعاف القطاع الخاص وانحسار دوره في المساهمة في النشاط الاقتصادي.

اما في ما يخص القطاع العام فقد شهد تحسن وارتفاع ملحوظ في نسب المساهمة بعد عام 2004 الى ان بلغ اعلى قيمه له في عام 2008 اذ سجل ما نسبته (96.62%) ويعزى ذلك الى استمرار تبوؤ القطاع النفطي بوصفه قطبا تنموياً ومصدراً أساسيا للعملات الصعبة ، وتمويل الاستثمارات مما يفسر الدور المحوري للقطاع العام.

اما في الاعوام التي لحقت عام 2008 فقد سجلت نسبة مساهمة القطاع الخاص تحسن ملحوظ الى ان بلغت (41.24%)عام 2022 ويعزى ذلك الى اتخاذ الحكومة العراقية اصلاحات وتشريع قوانين بهدف تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي اما فيما يخص القطاع العام فان نسب المساهمة بدأت بالانخفاض من عام 2009 واستمرت بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضا الى ان سجلت ما نسبته (58.76%)عام 2022 ويعزى ذلك الانخفاض الى الازمات المالية العالمية والحرب ضد التنظيمات الارهابية والازمة الصحية متمثلة بانتشار فيروس كورونا التي اثرت جميعها على اسعار النفط والتي ادت الى انخفاض الايرادات النفطية والتي انعكست في تخفيض النفقات الاستثمارية داخل الاقتصاد.

وتجدر الاشارة الى ان متوسط نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين راس المال الثابت للمده من (2004-2022) قد بلغ (77.85%)وهذا المتوسط يعد مرتفع مقارنة بمتوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص للمده ذاتها اذ سجل ما نسبته (22.15%) وهذا يعكس انخفاض التنويع الاقتصادي بشكل كبير في العراق.

جدول (3): الاهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004 -2022)

السنوات	تكوين راس المال الثابت للقطاع العام (مليون دينار) (1)	تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص (مليون دينار) (2)	اجمالي تكوين راس المال الثابت (مليون دينار) (3)	الأهمية النسبية للقطاع العام في اجمالي تكوين راس المال الثابت % 3\1	الأهمية النسبية للقطاع الخاص في اجمالي تكوين راس المال الثابت % 3\2
2004	**2487718.2**	**370088.9**	**2857807.1**	**87.05**	**12.95**
2005	**9743477.1**	**438885.1**	**10182362.2**	**95.69**	**4.31**
2006	**16013395.5**	**897759.2**	**16911154.7**	**94.69**	**5.31**
2007	**6861039.9**	**669364.6**	**7530404.5**	**91.11**	**8.89**
2008	**22455103.1**	**785436.0**	**23240539.1**	**96.62**	**3.38**
2009	**12083560.0**	**1387682.0**	**13471242.0**	**89.70**	**10.30**
2010	**24173486.2**	**2079290.5**	**26252776.7**	**92.08**	**7.92**
2011	**25723084.7**	**2511907.9**	**28234992.6**	**91.10**	**8.90**

12.76	87.24	38139871.0	4865507.5	33274363.5	2012
18.08	81.92	55036676.1	9950129.9	45086546.2	2013
24.98	75.02	55837402.9	13947787.4	41889615.5	2014
33.19	66.81	50650572.7	16812008.8	33838563.9	2015
39.42	60.58	28703209.2	11313626.4	17389582.8	2016
45.86	54.14	32330275.7	14826734.4	17503541.3	2017
29.90	70.10	38107186.6	11393136.4	26714050.2	2018
20.99	79.01	54580009.8	11455400.6	43124609.2	2019
55.45	44.55	16754905.0	9289962	7464943	2020
37.10	62.90	30774845.0	11416454	19358391	2021
41.24	58.76	40364948.0	16648368	23716580	2022
22.15	77.85	----------	----------	----------	المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة.

2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الفعلية لأجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق للسنوات 2020,2021.2022 .

توضح نتائج تطبيق هذا المؤشر على الاقتصاد العراقي الهيمنة الكبيرة جدا للدولة متمثلة بالقطاع العام على تكوين راس المال الثابت وذلك بسبب ضعف النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والامنية غير المستقرة التي مر بها البلد طيلة مدة الدراسة فضلا عن غياب الارادة السياسية والبنية المؤسسية والقانونية الداعمة لنشاط هذا القطاع وكذلك ضعف البنى التحتية التي تحقق الوفورات الخارجية وتسهم في تقليل التكاليف الانتاجية لمشاريع وشركات القطاع الخاص **(سلمان ، معلة ، 2016: 336).**

إن الإضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا يزال يهيمن عليها القطاع العام فكان له الدور المتميز في تكوين رأس المال الثابت وذلك لاستمرار القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسيا للعملات الأجنبية، وتمويل

الاستثمارات مما يفسر الدور المحوري للقطاع العام ، فعلى الرغم من التأكيد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي إلا إن مساهمتها في التكوين الرأسمالي يبقى مرتبط بالظروف العامة السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد.

وتجدر الاشارة الى ان النسب المرتفعة نوعا ما للقطاع الخاص في الاعوام الاخيرة من مدة الدراسة لا تعني تنمية وتعزيز القطاعات الحقيقية الانتاجية وتحقيق التنوع الاقتصادي بل كانت النفقات الاستثمارية او الاموال تتجه نحو القطاعات الخدمية التي لم تخلق سلع انتاجية لسد الطلب المحلي وتوجيه الفائض نحو التصدير الى خارج البلد ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة **(وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي العراقي ، 2014 : 59).**

رابعاً: الاهمية النسبية للصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2023).

يعد هذ المؤشر من المؤشرات الهامة للتعرف على درجة التنويع الاقتصادي ، ولتسليط الضوء على نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات السلعية في العراق وبغية التعرف هل ان الاقتصاد العراقي يتمتع بتنوع هيكل صادراته السلعية من عدمه ، وعليه ينبغي تتبع مسارهما ومتوسط نسبة مساهمتهما ، اذ يلحظ من الجدول (4) ان قيمة الصادرات النفطية في عام 2004 بلغت ما قيمتها (17751) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (96.00%) وهذه النسبة المرتفعة دليلاً على ان الصادرات النفطية تشكل اهمية نسبية كبيرة من مجموع صادرات البلد اي تسيطر على مجموع الصادرات، كما وارتفعت قيمة هذه الصادرات بشكل تدريجي في الاعوام التي تلت عام 2004 واعلى قيمة سجلتها في عام 2022 اذ بلغت (120571) مليون دولار ويعزى سبب ذلك الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة نتيجة تحسن الاوضاع الامنية وتوقيع عقود جولات التراخيص النفطية ، اما فيما يخص الصادرات غير النفطية ففي عام 2004 بلغت (739) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (4.00%) لذات العام ، وهذه النسبة المنخفضة تعد دليل على ان الصادرات غير النفطية مهمشة اي تمثل جزء ضئيل من مجموع الصادرات وانعدام تنويع هيكل الصادرات ، اما بعد ذلك فضلت النسب المرتفعة للصادرات النفطية والنسب المنخفضة للصادرات غير النفطية طيلة مدة الدراسة الى ان سجلت ما نسبتهما (99.57%) و (0.43%) على التوالي ، اما فيما يخص متوسط نسب المساهمة طيلة مدة الدراسة للصادرات النفطية وغير النفطية فبلغت (94.53%) و (5.47%) على التوالي.

وتجدر الاشارة الى ان النسب اعلاه تبين ان الاقتصاد العراقي يعتمد على تصدير سلعة واحدة وهي النفط اي يعتمد بشكل كبير على ايرادات الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة وفي تمويل جميع الانشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية مما يعني انه اقتصاد ريعي بامتياز وهذه صفة خطيرة ومشكلة كبيرة كما يمتاز بضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي واخيرا ومن خلال ما سبق يلحظ انعدام التنويع الاقتصادي **(وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي العراقي ، 2014 : 70).**

ان المساهمة الكبيرة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي جعل الاقتصاد العراقي يتأثر بشكل كبير بالأسواق النفطية على سبيل المثال انعكست الأزمة المالية سلبا في عام 2009 من خلال هبوط اسعار النفط على الاقتصاد العراقي وبالتالي انخفض حجم الموارد المالية التي كان يعتمد عليها العراق في اعداد موازنته السنوية للاتفاق العام والانفاق الاستثماري الذي يؤكد الكبيرة للنشاط الاقتصادي على هذا القطاع حيث يزدهر بازدهاره ويتدهور بانكماشه، وبما ان اسعار النفط تعتمد على الظروف الخارجية الاقتصادية والسياسية فان صفة الاستقرار تكون بعيدة عن تلك الاسعار الامر

الذي يعرض الاستقرار الاقتصادي الى خطورة في اللحظة التي تتغير فيها الظروف الخارجية بصورة سلبية، في حين يتضح من البيانات مدى انخفاض نسبة إسهامها القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتعطي هذه النسب فكرة واضحة عن تدني مستوى الإنتاجية الذي تعاني منه هذه القطاعات، أي قطاعي الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي والتي من المفترض أن يسهما بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي لان نسبة إسهامها هذه القطاعات تدل على مقدار التنويع الاقتصادي في البلد، كما انها تُعطي مؤشراً واضحاً عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، ومدى قدرة الجهاز الانتاجي على توفير المنتجات السلعية التي تسد حاجة السوق المحلية **(سلمان ، معله ، 2016 : 332).**

ووفقا لذلك فان العراق بحاجة الى احداث تحولات جذرية في بنيته الاقتصادية بهدف تنويع مصادر الدخل القومي والايراد العام وتعزيز وتطوير مبادئ الشراكة والتعاون مع المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية ليتمكن العراق من بناء مستقبله و هذا يتطلب اتباع استراتيجية وسياسات تنموية تقوم على اساس التحول من الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الى الاعتماد على القطاعات الاقتصادية غير النفطية في تنويع مصادر الدخل ، فضلا عن التركيز على تحفيز استثمارات القطاع الخاص المرتكزة على اساس اقتصاد الية السوق والاعتماد على استراتيجية بدائل الاستيرادات ودعم الصادرات معاً ، ودعم القطاعات الجاذبة للنقد الاجنبي كالسياحة **(وزارة التخطيط ، التقرير الاقتصادي العراقي ، 2014 : 25).**

جدول (4): الاهمية النسبية للصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات

في العراق للمدة (2004 -2023)

السنوات	الصادرات النفطية (مليون دولار) (1)	الصادرات غير النفطية (مليون دولار) (2)	اجمالي الصادرات (مليون دولار) (3)	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات 1\3 %	نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الايرادات العامة 2\3 %
2004	17751	739	18490	96.00	4.00
2005	19050	723	19773	96.34	3.66
2006	27500	912	28412	96.79	3.21
2007	37300	809	38109	97.88	2.12
2008	63461	265	63726	99.58	0.42
2009	39307	123	39430	99.69	0.31

0.34	99.66	51764	175	51589	2010
0.30	99.70	83253	250	83003	2011
0.30	99.70	94311	283	94028	2012
3.94	96.06	93066	3663	89403	2013
4.32	95.68	88112	3809	84303	2014
14.53	85.47	57577	8366	49211	2015
8.31	91.69	47642	3958	43684	2016
5.66	94.34	63314	3584	59730	2017
9.28	90.72	92831	8613	84218	2018
9.98	90.02	88903	8876	80027	2019
12.81	87.19	50613	6485	44128	2020
12.81	87.19	91514	11726	79788	2021
12.81	87.19	138291	17720	120571	2022
0.43	99.57	99149	428	98721	2023
5.47	94.53				المتوسط

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2023 ، ص 41

2- OPEC, Annual Statistical Bulletin,2007, pp12-13 ,2013, pp16-17 ,2018, pp19-20 , 2023, pp17-18.

وتأسيساً على ما تقدم فان الاعتماد شبة الكامل على مورد واحد هو الايرادات النفطية في تمويل ايرادات الموازنة العامة الاتحادية في العراق يعد ظاهرة اقتصادية خطيرة . لكون هذه الايرادات تتأثر بالأسعار ارتفاعا وانخفاضاً كما انها تتأثر بمستويات الانتاج والتصدير ، وعليه يتطلب تفعيل دور القطاعات غير النفطية من جعل الاقتصاد أكثر قوة في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وتخفيض اعتماده على مصدر واحد.

المطلب الثاني : تحديات التنويع الاقتصادي في العراق.

هنالك تحديات كبيرة تعرقل عملية تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق ويمكن التطرق الى بعضها وكما يأتي:

اولاً: الفساد السياسي والمالي والاداري والاقتصادي.

يعد الفساد أحد المعوقات الرئيسية التي تقف بوجه التنويع الاقتصادي في الدول النامية، خصوصاً الدول الغنية بالموارد الطبيعية ذات الاقتصادات الاحادية، وذلك لدوره السلبي على عملية النشاط الاقتصادي. كما يُحدث الفساد خللاً كبيراً في تخصيص الموارد المالية وتوظيفها في غير وجهتها، فيحرم البلد من إقامة المشاريع حسب أهميتها وأولويتها ، إذ بسببه يحول ما مخصص من موارد لانعاش التنمية والمشاريع الاستثمارية إلى الفاسدين إدارياً ومالياً، نتيجة عدم اخلاصهم في تنفيذ المشاريع، وبالمقابل، لا توجد محاسبة على فسادهم **(شاكر واخرون ،2022: 254).**

عادة ما يكون صنّاع القرار في العديد من الدول المصدّرة للنفط إما غير قادرين أو غير راغبين في إجراء الإصلاحات اللازمة وتوجيه عائدات النفط نحو تعزيز جهود التنويع الاقتصادي، ويصبح الأمر أكثر تعقيداً عندما تقرّر الحكومات الغنية بالنفط بشكل مباشر كيفية تخصيص وإنفاق عائدات النفط دون الشروع الفعلي في محاربة الفساد أو إتاحة الفرصة للمواطنين للإدلاء بآرائهم فيما يتعلّق بأوجه إنفاق عائدات النفط لقد حظي تأثير الفساد على التنويع الاقتصادي باهتمام كبير في الدراسات الحديثة. فعلى سبيل المثال، أنّ الفساد هو السبب الأكثر شيوعاً للفشل المتكرّر في تحقيق التنويع الاقتصادي وأشار إلى أنّه لا يمكن مكافحة الفساد بشكل صحيح إلا من خلال الشفافية والمساءلة وآليات الرقابة الأقوى التي من شأنها أن تسمح للمواطنين بمراقبة أنشطة الشركات والحكومات في الدول الغنية بالنفط، وأفاد بأنّ الشفافية وحدها ليست كافية للحد من الفساد، لكن الشفافية والمساءلة معاً يساعدان حتماً على استئصال ممارسات الفساد وضمان إدارة عائدات النفط بطريقة تتّسم بالكفاءة وتحقق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية وتخدم خطط التنويع الاقتصادي .كما ان لعنة الموارد لن تحدث إذا كانت هناك حكومة قوية ورقابة صارمة **(معط الله، 2024. 16-18).**

يعاني العراق من مشكلة الفساد بكل مظاهرة كالرشوة والمحسوبية والمحاباة والواسطة والابتزاز ونهب المال العام والتراخي واضاعة الوقت وعدم احترام العمل وغيرها ، وبمختلف انواعه كالفساد المالي والاداري وغيرها، وفي ضوء مؤشر مدركات الفساد يقع العراق دائما في الربع الاول ومتجه نحو الارتفاع اذ ارتفعت مرتبته من 129 من اصل 145 في عام 2004 الى المرتبة 166 من اصل 176 في عام 2016 ، ووفقا لتصريح رئيس هيئة النزاهة العراقية عام 2007 فان ما تم اهداره ما بين عام 2003الى 2007 نتيجة الفساد المالي والاداري بلغ (125) مليار دولار .

ثانياً: انهيار البنى التحتية.

تعد البنى التحتية جيدة الاداء والكفاءة مهمة للغاية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكنتيجة عدم استقرار البلد وتعرضه للكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها فالأنظمة السياسية كانت تعاني من فقدان رؤية بناء الدولة وكيفية تلبية طموح المجتمع وتطلعاته ، هذا ما جعلها توظف اغلب الثروات نحو تحصين نفسها من الاعتداءات الداخلية والخارجية وكانت النتيجة استمرار الانقلابات السياسية والعسكرية بعيداً عن الاهتمام بالبنى التحتية. كما ان حرب عام 2003 ادت الى تدمير البنى التحتية وغيرها نت المشاريع الاقتصادية والاجتماعية (شاكر واخرون ،2022: 254 -261).

ثالثاً: ضعف راس المال البشري.

يعتمد راس المال البشري على مدى الاهتمام بالتعليم اكبر كلما كان راس المال البشري افضل واكبر تأثيراً في تحقيق عملية التنويع الاقتصادي والعكس صحيح ، اذ ان الاهتمام بالعنصر البشري يفضي الى تنويع هيكل الاقتصاد وذلك من خلال الاعتماد عليه في مختلف القطاعات الاقتصادية ، فعلى الرغم من الزيادة المستمرة في الانفاق العام على التربية والتعليم الا ان ما تم تخصيصه لحد الان لا يكفي لتلبية الاحتياجات الاساسية لتطوير البنى التحتية وتحسين البيئة الدراسية في العراق لكون الجزء الاكبر من هذا الانفاق هو انفاق جاري وليس استثماري، وهذا ما شكل عائق امام تحسين البنى التحتية ، كما ان الانخفاض الشديد في نسب تنفيذ الموازنة الاستثمارية تحديا اخر امام تقدم قطاع التعليم الذي ينعكس على جودة التعليم ومن ثم على واقع راس المال البشري فيحصل الخلل ما بين مخرجات التعليم وسوق العمل، لان هذه المخرجات كانت كمية اكثر مما هي نوعية. **(شاكر واخرون ،2022: 262).**

رابعاً: ظاهرة المرض الهولندي.

يعبر مفهوم او مصطلح المرض الهولندي عن الاثار غير المرغوب بها على القطاعات الاقتصادية الانتاجية لاسيما القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية ، كما هو وصفاً لكل المصاعب الاقتصادية الملازمة لتصدير الموارد الطبيعية وسمي بهذا الاسم نسبة الى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي اصابت الشعب الهولندي في بداية النصف الاول من القرن المنصرم. وعليه ففي العراق وبدلاً من أن يكون الريع النفطي عاملاً في تحقيق التنمية المتوازنة كان عاملاً لإحداث اختلال اقتصادي والتي أدت إلى تراجع مساهمة القطاعات الأخرى وسيما الزراعة والصناعة، ولهذا القطاع النفطي هو القطاع الرائد والمهيمن في الاقتصاد العراقي ينطبق علية تماماً ما يعرف بـ(المرض الهولندي)، فالعراق يصدر المورد الطبيعي المتمثل بالنفط مقابل عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي، وهو ما أدى إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى، وهو ما يترتب عليه إضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعية والزراعية على المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلية، حيث يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذا البلد في السوق الدولية (**صالح، ثامر، 2019: 295-298).**

خامساً: هيمنة القطاع العام.

ما دام القطاع النفطي يقع تحت سيطرة القطاع العام والذي يشكل اكثر من (90%) فان القطاع العام لايزال يحتل مرتبة الصدارة في ادارة الاقتصاد العراقي الريعي.

سادساً: تقلبات اسعار النفط.

من المعلوم ان اسعار النفط متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض كنتيجة لعوامل عديدة ولا يمكن السيطرة عليها من قبل الدولة المنتجة بمفردها مالم تتحالف الدول المنتجة له، وعليه فان اسعار النفط تؤثر على عملية التنويع الاقتصادي في العراق كون النفط يعد المصدر الرئيس للإيرادات العامة والعملة الاجنبية التي تستخدم في تغذية التنويع الاقتصادي والتأثير على عملية التخطيط للتنويع الاقتصادي في الاجل الطويل ، كما ان المخطط الاقتصادي لا يستطيع وضع الخطط الطويلة الاجل بالاعتماد على الايرادات النفطية لأنها ببساطة لا تتمتع بالاستدامة والاستقرار فمتى ما انهارت الاسعار

النفطية ستنهار الايرادات النفطية وانخفاض الانفاق اللازم لتنفيذ الخطط طويلة الاجل التي تصب في مصلحة عملية التنويع الاقتصادي **(شاكر واخرون ،2022: 262 -263).**

المبحث الثالث: اليات استراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تهدف استراتيجية التنويع الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز ودعم مرونة الاقتصاد وتخفيض التبعية على قطاع اقتصادي واحد. ويُعد التنويع الاقتصادي ضروري في ضمان استقرار الاقتصاد وتحسين الفرص للنمو المستقبلي. كما يتضمن التنويع الاقتصادي تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة صادرات البلد وتحسين بنية التحول الاقتصادي ، وعليه تجدر الاشارة الى ان التكامل بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة يساهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام للمدى الطويل، اذ يضمن التنويع استقرار اقتصادي وفرص عمل مستدامة من خلال تحقيق إيرادات مالية متصاعدة تمثل انعكاساً لرأس المال البشري، وإلى الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، بينما تضمن التنمية المستدامة استخدام الموارد بكفاءة والحفاظ على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويمكن الاشارة الى ان الاقتصاد العراقي يعد اقتصاد ريعي لكونه يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الانشطة الاقتصادية، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، إذ إن هيمنة الموارد الطبيعية على اقتصاده في الإنتاج والتجارة جعله يعتمد بشكل رئيس عليها في الحصول على احتياجاته من الموارد المالية. ومن هذا المنطلق سنسلط الضوء على أمر مهم وحيوي إلا وهو تحقيق التنويع الاقتصادي يعد السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة **(حمد ، جاسم ، 2024 : 3-4).**

قبل التطرق الى السبل واليات تحقيق استراتيجية تنويع الاقتصاد العراقي لابد من تسليط الضوء على بعض المتطلبات التي لابد من توفرها لكونها تعد ركائز اساسية ومناخ ملائم لتطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي ومن اهم هذه المتطلبات نذكر منها الآتي **(الخيكاني ، الغالبي، 2022 : 643) :**

1- نحتاج لحلول جذرية وخطة استراتيجية شاملة تتعامل مع التحديات الاقتصادية وتسعى الوصول الى نتائج طويلة الأمد و مستدامة مع وضوح الرؤية في عملية التغير لدى المسؤولين المعنيين.

2- ان ازمة العراق الحقيقية هي ازمة بناء مؤسسات مما ادى الى تعطيل مسار التنمية في البلد في ظل اوضاع سياسية وامنية معقدة، وبدون المؤسساتية سنكون امام سلوك غير منضبط من نخب السلطة ولن تتحقق اي محاولة إصلاحية.

3- ضرورة توفر مبدأ حسن النية وارادة سياسية حازمة من قبل جميع القوى السياسية الفاعلة واتخاذها الاصلاح كفكر وممارسة فى عملها ووضع مشروع الاصلاح موضع التطبيق وتحويله الى واقع ملموس.

4- بات الفساد المالي والاداري يشكل ظاهرة خطيرة وتزايد باستمرار في اغلب مؤسسات الدولة، وقد ساهم في الهدر للمال العام وتقليل ايرادات الخزينة ويعيق عمليات الاستثمار ويضعف اداء قطاعات الاقتصاد ومن ثم النمو الاقتصادي في البلد وعلى العدالة التوزيعية الثروات و للدخل، فهو يقوض ويشوه التنمية بل ويمثل تهديداً للأمن الوطني .لذا ينبغي اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة وان يحظى الاصلاح بالمصداقية المطلوبة من مختلف فئات المجتمع.

5- ضرورة اعتماد نظام الكفاءة في ادارة المواقع القيادية بعيداً عن المحاصصة الحزبية والطائفية، وبما يعزز النظام القضائي في محاسبة وملاحقة الفاسدين ، فالعديد من التجارب تشير الى فشل مشروع التنمية المستند على تنظيم الحياة

الاقتصادية من قبل الدولة وكذلك المشروع المعتمد على قوى السوق كلياً وهذا يستدعى اعادة ترتيب دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتجنب الاعتماد على الوصفات الجاهزة من قبل صندوق النقد الدولي وخطاب النوايا الملزمة للدول المعنية فى كل زمان ومكان لكون الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية تختلف نوعاً ما عن الدول الاخرى.

وعليه فان تحقيق التنويع الاقتصادي في العراق والتخلص من الصفة الريعية يعد من الركائز والمتطلبات الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ومن الممكن تحقيق التنويع من خلال الاتي:

اولاً: دعم وتنمية القطاع الزراعي.

يعد القطاع الزراعي من أهم النشاطات الاقتصادية ، ويرتبط الأمن الغذائي بالأمن الوطني، فيعتمد تحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الاولى على توفير الغذاء من انتاج الزراعة المحلية، فضلاً عن المساهمة الرئيسة لقطاع الزراعة في تنويع الاقتصاد، وتخفيف حدة الفقر، ومعالجة العجز في الميزان التجاري، وتنشيط حركة معظم القطاعات الاقتصادية المرتبطة به. ويمكن حصر أبرز الحلول للنهوض بالواقع الزراعي في العراق والتي تعد بمنزلة توصيات لصانع القرار العراقي، وهي على النحو الآتي **(الزبيدي ،2022: 4- 9)**:

1- توفر الإرادة السياسية لصانع القرار السياسي للنهوض بالواقع الزراعي العراقي عن طريق رؤية واضحة، واستراتيجيات تضعها وزارات التخطيط والزراعة والموارد المائية، وبالتعاون مع الحكومات المحلية وفق جدول زمني محدد، وبخطط خمسية واضحة، وواقعية التنفيذ.

2- وضع الحلول العلمية والعملية لمشكلة المياه عن طريق العمل الفعلي على حل المشكلات المتعلقة بمصادر المياه العراقية مع دول الجوار عبر الجهود الدبلوماسية، وإدخال البرامج الحديثة لاستخدام المياه في الزراعة عن طريق نظم التنقيط الحديث، مما يؤدي إلى عدم هدر المياه، ووصول كميات المياه للنبات وصولاً سليماً وصحيحاً، فضلاً عن إنشاء السدود ومشاريع الري الحديثة؛ لخزن المياه، وعدم جعلها مياه ضائعة؛ لأنها تمثل ديمومة الزراعة.

3- زيادة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي عن طريق توفير الحبوب والأسمدة الكيمياوية، وكل ما يحتاجه الفلاح لاستصلاح الأرض وزيادة إنتاجها، ودعم الجمعيات الفلاحية، وأن تأخذ دورها المطلوب في احتضان جميع الفلاحين؛ لتوطيد العلاقة بينهم، وتلبية طلباتهم، وإيصالها إلى الجهات الرسمية لتلبيتها.

4- دعم المدونة التشريعية والقانونية هو الضامن لدعم المنتج الوطني المحلي لمنافسة المنتج المستورد، عن طريق فرض الرسوم الجمركية على المنتج المستورد، وتشجيع الفلاح العراقي على زيادة الإنتاج، والذي تتبنى الدولة العراقية دعمه وبأسعار منصفة ومجزية، بصورة تجعل مهنة الزراعة لها مردوداً اقتصادياً جيداً للفلاح العراقي

5- دعم الاستثمار المحلي والأجنبي الزراعي واستقطاب المشاريع الاستثمارية الزراعية وخصوصاً في مجال استصلاح الأراضي؛ لزيادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة.

6- تشجيع القطاع الخاص، إذ من الضروري تشجيع القطاع الخاص العراقي؛ لتطوير أساليب الإنتاج الزراعي ،الحديثة، ويكون التشجيع متمثلاً بالشركات المساهمة، أو المحدودة، فضلاً عن المؤسسات الزراعية الفردية الكبيرة، للقيام بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، باستخدام التقنيات الحديثة وأسلوب الإنتاج الواسع والكبير المخصص للاكتفاء الذاتي،

وتصدير الفائض، فضلاً عن تقديم القروض الميسرة لأجال طويلة، والإعفاء من الضرائب والرسوم للفلاحين والمؤسسات الزراعية الإنتاجية.

7- تنمية الثروة الحيوانية عن طريق الإسراع بتأهيل الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تعمل في مجالات الإنتاج الحيواني، مثل: (حقول الدواجن الحكومية والأهلية، ومحطات تربية الأبقار الكبيرة المنتشرة في كثير من محافظات العراق، وأحواض تربية الأسماك)، وتقديم القروض الميسرة لدعمها، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي نحو إقامة مشاريع الإنتاج الحيواني الكبيرة التي تعتمد أسلوب الإنتاج الحيواني والزراعي والصناعي المتكامل، واستخدام أساليب الإنتاج الحديثة ودعم الطب البيطري عن طريق توفير المختبرات المتطورة، واللقاحات الأساسية لمواجهة الأمراض التي تصيب الحيوانات، وتزيد من إنتاجيتها.

ويتضح مما تقدم فان مشكلات القطاع الزراعي وتحدياته ومعوقاته في العراق كبيرة ومتعددة، وتحتاج إلى حلول علمية وعملية، ويبقى على صانع القرار السياسي العراقي أن يمتلك الإرادة السياسية للنهوض بالواقع الزراعي العراقي وفق خطط خمسيه هادفة، وسياسات عامة رشيدة.

ثانياً: دعم وتنمية القطاع الصناعي.

تعد تنمية قطاع الصناعة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة ،اذ أن القطاع الصناعي يؤمن زيادة القيمة المضافة ويعمل علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتحسين الموازين الاقتصادية من مدفوعات وتجاري وتشغيل الأيدي العاملة وتأمين فرص العمل للأجيال المقبلة وتخفيض معدل البطالة الحالي. وعليه فإن دعم القطاع الصناعي وتحسين مستوى الصناعات الموجودة ينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسة لأية سياسة تنموية ، ولتنمية القطاع الصناعي ينبغي اتخاذ الاجراءات الاتية:

1- اختيار الكفاءات العلمية والتي تتصف بالخبرة الطويلة في المجال الصناعي وجعلها تتمسك بالمناصب القيادية وبعيد كل البعد عن المحاصصة السياسية لإدارة هذا القطاع الحيوي.

2- الإسراع بوضع خطط التنمية وبأنواعها الثلاثة القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل وعلى أساس علمي ونهج سليم للنهوض بالقطاع الصناعي مع الاخذ بنظر الاعتبار مبدأ التعشيق بين تلك الخطط عند التطبيق بحيث تكون كل واحدة مكمّلة للأخرى.

3- العمل الجاد وبِنيّة صادقة في سرعة إعادة تأهيل المنشآت والمعامل والمصانع الحكومية وإعادة توظيف الأيدي العاملة المعطّلة حالياً الكفوءة وادخالهم في دورات علمية حقيقية خارج البلد لمواكبة التطورات العلمية في كافة مجالات الصناعة.

4- العمل بجد للقضاء على كافة مظاهر الفساد المالي والاداري في المؤسسات الحكومية ولاسيما التابعة لوزارة الصناعة ومن خلال تفعيل قوانين واجراءات صارمة للحد من هذا الوباء الفتّاك .

5- تشريع قوانين جديدة والخاصة بتنظيم عمل القطاع الصناعي في داخل البلد.

6- تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومنح الدعم الكامل له وبأنواعه الفني المادي و والبشري والقانوني ومنحه السلطات الرقابية على عمل جميع المؤسسات والوزارات إضافة للقطاع الخاص حتى يتم فرض الرقابة الحقيقية والصارمة على عملية الاستيراد برمته.

7- تفعيل قوانين التعرفة الكمركية بشكل علمي يأخذ بنظر الاعتبار اتفاقيات وقوانين دولية التي يتم الاتفاق عليها بين الدول داخل منظمات التجارة العالمية والعربية حتى يتم تحقيق التوافق بين المصالح التجارية للبلد وحماية الصناعات المحلية والمنتوجات الوطنية تضمن عدم ارتفاع الأسعار على المواطن ولاسيما فيما يخص السلع والبضائع الضرورية لحياته.

8- دعم وتنمية القطاع الخاص وجعل التعامل معه كشريك وتقديم له الدعم والتسهيلات وتحقيق مبدأ المشاركة بينه وبين القطاع العام لتنفيذ المشاريع الصناعية الصغيرة وتفريغ القطاع العام لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبيرة والمتوسطة لكونها تفوق امكانيات القطاع الخاص.

9- وضع خارطة استثمارية لجميع المحافظات وبالتنسيق بين الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة التخطيط وعدم فسح المجال للمحافظات بالاستثمار العشوائي ولاسيما في المجال الصناعي بسبب قد تكون نتائجه سلبية وخطيرة على الاقتصاد الوطني لاسيما في عملية تكرار المشاريع الصناعية نفسها في عدة محافظات بما تزيد عن الحاجة الفعلية للبلد.

10- التعاون بين البرلمان والحكومة على تحسين الوضع الأمني من اجل جعل العراق بيئة استثمارية واقتصادية آمنة تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من اجل تنفيذ المشاريع الاستثمارية الصناعية ولاسيما الكبيرة منها والتي تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي.

11- الاهتمام الحقيقي بالبحث العلمي ورعاية العقول والكفاءات العلمية ولاسيما التي تتخصص في حقل الصناعة وتقديم جميع انواع الدعم المادي والمعنوي والرعاية وتوفير جميع مستلزمات البحث العلمي للاستفادة من نتائج البحوث في تطوير القطاع الصناعي لكون هناك قاعدة معروفة عالمياً يتم بموجبها قياس تقدم ورقي الدول بمقدار التخصيصات التي تمنح للبحث العلمي. **(https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=9&newid=4184).**

ثالثاً: دعم وتنمية القطاع السياحي.

أصبحت السياحة وما تستند إلية من ارث حضاري وتاريخي في عالم اليوم اذ تشكل دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن المساهمة في تحقيق التنويع لمصادر الإيرادات في العديد من دول العالم المتقدم والنامي وتجدر الاشارة إلى إن السياحة ستكون احد الركائز الأساسية المكونة لاقتصاديات الخدمات في القرن الحادي والعشرين وان هناك ثلاث صناعات تقود اقتصاديات الخدمات في يومنا هذا وهي الاتصالات اللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والسفر **(مرزوك ، حمزة ، 2014 : 71- 72).**

رابعاً: دعم وتنمية قطاع الخدمات : ويتم من خلال ما يأتي (الطائي ،2021 : 62):

1- تنمية القطاع المصرفي عبر اعتماد الآليات المستحدثة في التعامل الإلكتروني مع الزبائن وبخاصة نظام البطاقة الإلكترونية والدفع الإلكتروني مع تقليل تكاليف استخدام هذه الخدمات تشجيعا لتنمية الوعي المصرفي والتعامل الإلكتروني لدى أفراد المجتمع .

2- تطوير التعامل مع شركات التامين ومؤسسات الادخار التعاقدي لدى بورصة الأوراق المالية عن طريق طرح الأسهم بشكل واسع للجمهور هدف زيادة الموارد الاستثمارية لهذه المؤسسات السائدة لعمل السوق المالي العراقي وبما يسهم في رفع مؤشر السيولة لها إعداد دراسات جدوى للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإدارية . وتوفير المؤسسات الحكومية الداعمة لهذه المشروعات.

3- إيجاد آليات مؤسسية تساعد في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة محلياً وخارجياً لكي تستوعب عدداً أكبر من الشباب العاطل عن العمل .

4- توفير فرص للشباب العاطلين عن العمل من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقروض الميسرة بصورة دائمية وليست موسمية أو سنوية، وإيجاد مصرف خاص لتمويل هذه المشروعات والاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال . مثل ألمانيا والهند والمكسيك.

5- القيام ببرامج حاضنات الأعمال لغرض توفير المناخ والمقومات اللازمة لقيام نشاط صناعي وخدمي وتقدم رعاية فنية مؤهلة كما هو الحال في مصر على سبيل المثال .

6- أعادة هيكلية المؤسسات الخاصة بالخدمات العامة للدولة مثل البلديات وتقديم التخصيصات اللازمة لهذا الغرض للحصول على معدات وآليات مناسبة لتقديم الخدمة الدائمة للمواطنين.

7- إعادة النظر بمؤسسات القطاع السياحي وتأهيله والاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال السياحة.

خامساً: تحسين البنى التحتية الأساسية.

ومن أبرز الاجراءات التي تعمل على تحسين وتطوير البنى التحتية نذكر اهمها **(الجوارين ، 2022 :225)** :

1- زيادة فاعلية الاداء لمختلف مفاصل منظومة الطاقة الكهربائية في العراق.

2- تطوير البنى التحتية الرقمية، عبر ادخال التكنولوجيا المتطورة (الجيل الرابع بداية العام المقبل، والتحضير لإدخال تقنية (الجيل الخامس).

3- تحديث الإطار القانوني والتنظيمى لقطاع النقل بما يحقق زيادة التمويل لمشاريع البنى التحتية فيه عبر التوجه نحو جذب الاستثمارات، وبناء الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

4- تطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة في العراق.

سادساً: تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً بارزاً وكبيراً في عملية تنويع الاقتصاد، وذلك لما تتميز به من صفات تجعلها قادرة على توسيع دور القطاع الخاص وتنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد، فضلاً عما تتميز بهمن قادرة على تنويع منتجاتها والانتشار في مناطق واسعة في البلد وما تمتلكها من روابط أمامية وخلفية فيما بينها ومع المؤسسات الاقتصادية الكبرى و قدرتها على نشر التكنولوجيا الإنتاجية، ويتم ذلك عن طريق تكوين صندوق لتوفير راس مال اولي و وتقديم تمويل ميسر وضمانات القروض للقطاع الخاص تهدف لإقامة مؤسسات جديدة وتوسعت نشاط هذا القطاع وتدعيم الابتكار و زيادة القدرة التنافسية، اعداد برنامج خاص من اجل اتاحة فرص للقطاع الخاص للعمل مع الشركات العامة الحكومية، وتطوير المراكز التكنلوجية والصناعية وحاضنات الأعمال ومراكز الاعمال التجارية وغير ذلك من المبادرات الاخرى المماثلة ، وانشاء وحدة متخصصة من اجل تعزيز الوعى ، والمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للعنصر النسوي فى هذا القطاع، فضلا عن تنظيم حملة توعية و تقديم خدمات التوجيه والخدمات الاستشارية وتخطيط الأعمال والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **(الخيكاني ، الغالبي، 2022 :647).**

سابعاً: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

توجهت الحكومة العراقية على إصدار العديد من التشريعات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنه ٢٠٠٦ وعلى الرغم من وجود قانون إلا ان هنالك ضعف في جذب الاستثمار بسبب الظروف التي يمر بها العراق من عدم استقرار سياسي وامني الذي يعتبر العقبة الأساسية بوجه الاستثمار والاهم من ذلك هو استشراء الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة ، إذ حصل العراق على ترتيب ١٦٢ من أصل ١٨٠ دوله في مؤشر مدركات الفساد، اذ من الممكن ان يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق دور كبير في التنويع الاقتصادي إذا ما تم وفق الاتي :

1- ضمان بيئة ملائمة للمستثمرين بعيده عن التقاطعات السياسية و الأمنية وتقليل الروتين والبيروقراطية بتشريع قوانين محكمه للاستثمار تمنع الرشوة والفساد والتهرب الضريبي.
2- اختيار مشاريع للاستثمار تخدم التنويع الاقتصادي.
3- وضع بعض القوانين لتقليل القوه الاحتكارية لشركات الأجنبية **(محسن ، 2023 : 258) .**

<u>الاستنتاجات</u>

1- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية نتيجة اعتماده على القطاع النفطي ، الامر الذي ادى الى انكشاف كبير للاقتصاد على العالم الخارجي وهو ما يوكد انخفاض درجة تنويع الاقتصادي العراق وجعله مساير للصدمات الاقتصادية الخارجية بفعل انخفاض اسعار النفط في السوق الدولية.

2- اظهرت معايير (مؤشرات) التنويع الاقتصادي في العراق ، ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب بامتياز يعتمد على القطاع النفطي ، اذ سجل متوسط نسبة مساهمة ايرادات القطاع النفطي طيلة مدة الدراسة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومن الايرادات العامة ومن الصادرات ما نسبته (46.40%)و(92.38%)و(94.53%) على التوالي ،

فضلا عن هيمنة القطاع العام ومحدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يدل على انعدام التنويع الاقتصادي.

3- يعزى تدهور الاقتصاد العراقي والانخفاض الكبير الملحوظ وفقدان انتاجية القطاعات الاقتصادية غير النفطية الى السياسات الاقتصادية الخاطئة والى الازمات والاحداث التي مر بها العراق من الحروب التي خاضها والعقوبات الاقتصادية وفقدان الامن وتغيير النظام السياسي للبلد سنة 2003 ، وما رافقها من عمليات سلب وتخريب اغلب مؤسسات القطاعات الاقتصادية، ، وظل يعاني الى يومنا هذا من مشكلة خطيرة الا وهي الصفة الريعية وعدم تحقيق التنويع الاقتصادي.

4- يعاني الاقتصاد العراقي من تحديات عديدة تمثل معوقات تقف عائق دون تحقيق التنويع الاقتصادي واهمها انتشار ظاهرة الفساد المالي والاداري وضعف راس المال البشري وعدم وجود بنى تحتية متطورة وقوية، وتداعيات المرض الهولندي.

5- إن الإضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا يزال يهيمن عليها القطاع العام فكان له الدور المتميز في تكوين رأس المال الثابت وذلك لاستمرار القطاع النفطي بوصفه قطباً تنموياً ومصدراً أساسيا للعملات الأجنبية، وتمويل الاستثمارات مما يفسر الدور المحوري للقطاع العام ، فعلى الرغم من التأكيد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي إلا إن مساهمتها في التكوين الرأسمالي يبقى مرتبط بالظروف العامة السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلاد.

التوصيات

1- ينبغي اتباع سياسات تنموية تستند إلى رؤية اقتصادية جديدة مبدئها التخلي عن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والاعتماد على القطاعات غير النفطية فضلا عن التركيز على تحفيز استثمارات القطاع الخاص المرتكزة على اساس اقتصاد الية السوق والاعتماد على استراتيجية بدائل الاستيرادات ودعم الصادرات معاً.

2- ينبغي انشاء صناديق سيادية والذي يعد خطوة ناجحة واسلوب امثل للحد من الصدمات النفطية الخارجية ولإدارة الفوائض المالية واستغلالها بشكل امثل لتمويل عمليات تحقيق التنويع الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الهيكلية ولتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومن ثم تحقيق الرفاهية لأغلب افراد المجتمع.

3- ضرورة اتباع استراتيجية تنمية وطنية شاملة واضحة المعالم بأشراف قيادات وطنية مخلصة للوطن تمتلك ارادة سياسية حقيقية ويتمتعون بالنزاهة والكفاءة .

4- ضرورة توفير بيئة ملائمة للاستثمار الاجنبي المباشر وتوجيه نحو تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية ورفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج لمحلي الاجمالي ومن ثم تحقيق التنويع في الاقتصاد العراقي.

5- ضرورة تنفيذ مشاريع استراتيجية بهدف تطوير البنى التحتية لما للأخيرة من دور كبير ومؤثر في تحقيق عملية التنويع الاقتصادي.

6- ضرورة العمل على دعم وتنمية القطاعين الزراعي والصناعي اولاً ومن ثم بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى لما لهذين القطاعين من اثر كبير وايجابي على الاقتصاد .

7- على الحكومة العراقية دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، لكونها توفر فرص عمل للشباب والبالغين لتنفيذ مشاريعهم الخاصة بهدف تحسين مستوى دخلهم، كما تسهم في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال تنمية مهارات الشباب وتوجيههم نحو الابتكار وريادة الأعمال، لاستدامة النمو الاقتصادي.

المصادر:

اولاً: الكتب:

1- الحافظ ،مهدي ، الآن والغد معالجات عراقية في السياسة والاقتصاد، دار ميزو بوتاميا ، الطبعة الأولى، بغداد ، 2012 .

ثانياً: البحوث والدراسات:

1- امين ، حافظ عبد الامير ، جار الله ، سليمة هاشم ، **(الديون الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2017 مصر أنموذجا)** ، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، العدد (123)، آذار، 2020.

2- البزاز، نجاح هاوار سعيد، (**اسهامات الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية دراسة استطلاعية لآراء عينة من تدريسي عدد من كليات جامعة كركوك)**، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد (11) ، العدد (33) ، 2015 .

3- الجوارين ، عدنان فرحان ، **(الإصلاح الاقتصادي في العراق في ضوء الرؤية الحكومية الورقة البيضاء أنموذجا)** ، المؤتمر الدولي الحادي عشر الاصلاح الاقتصادي والإداري جامعة التنمية المستدامة 2022 .

4- جاسم ، عبير محمد ، عبد الزهرة ، سهيلة ، **(التنويع الاقتصادي في العراق والتحديات الراهنة)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع والخمسون 2019 .

5- حمد ، خلف محمد ، جاسم ، إبراهيم عبد الله ، **(تنويع إيرادات الموازنة العراقية كجزء من عملية التحول نحو التنمية المستدامة)** ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2024.

6- حسين، نمارق قاسم ، **(قياس وتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2004-2019)**، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء (المجلد 10 العدد (40)، كانون الاول 2021.

7- الخيكاني ، نزار كاظم صباح ، الغالبي ، كريم سالم حسين ، **(التنويع الاقتصادي: المسار نحو اقتصاد مستدام في العراق)** ، مجلة العلوم الانسانية والدراسات الاستراتيجية الاسلامية ، المجلد (4) ، العدد (46) ، 2022 .

8- خضير سلمان ، مروة ، معله ، حالوب كاظم ، **(التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى(WTO)** ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد (٢٢) العدد (٨٤) 2016 .

9- الزبيدي ، عدنان عبد الأمير ، **(الواقع الزراعي في العراق بعد 2003 التحديات والحلول)** ، مركز البيان للدراسات والتخطيط سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2022.

10- زغاشو ، مريم ، دهان ، محمد ، **(دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي ، اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة أنموذجا)** ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، المجلد (أ) العدد (48) ، 2017.

11- شريف ، مراد ، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، المجلد (2) ، العدد (4) ، 2018 .

12- شهاب ، خالد ارحيل ، (**دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن للمدة (2008-2019)** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد (71) ، العدد (54) ، الجزء (3) ، 2021.

13- صالح ، لورنس يحيى ، ثامر ، جبار كريم ، **(تحليل العلاقة بين المرض الهولندي واختلال الهيكل الاقتصادي في العراق)** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 25 العدد (112) 2019 .

14- الطائي ، بشير هادي عودة ، **(دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019)** ، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد (17) ، العدد (26) ، 2021 .

15- عبد ، ابتهال رحيم واخرون ، **(الأفاق المستقبلية لصناعة الهندسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة)** ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية جامعة بابل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد (١٦) ، العدد (٢) ، ٢٠٢٢ .

16- العطرة ، بوجلال ، منير ، لواج ، **(دور المؤسسات الناشئة الخضراء في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة)** ، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المركز الجامعي أفلو، أفلو، الجزائر، المجلد (2) العدد (2)، 2022.

17- عبد الكاظم، زينة شاكر، **(السياسة المالية وأثرها في التنويع الاقتصادي في العراق ، دراسة تحليلية للمدة (2004 - 2022)**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ،جامعة بابل ،كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (16) ،العدد (2)، 2024.

18- عواد واخرون ، خالد روكان ، **(دور الإصلاح الاقتصادي في تنويع مصادر الدخل في العراق للمدة 2004-2020)** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي / السادس والسنوي/ السابع عشر لسنة 2023 بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي 2023.

19- فارس ، ناجي ساري ، **(التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها)** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد(1)،العدد (37)، 2016.

20- فيصل ، إسراء فالح ، التميمي، سامي عبيد ، **(تنويع مصادر الدخل الوطني في العراق (الواقع والخيارات المتاحة)** للمدة (2003-2020) ، مجلة العلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، المجلد (18) ، العدد (69) ، حزيران 2023.

21- مرزوك ، عاطف لافي ، حمزة ، عباس مكي ، **(التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق)** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، المجلد (8) ، العدد (31) ، 2017 .

22- محسن ، اسعد رحيم ، **(فرص التنويع الاقتصادي ودورها التنموي في العراق)** ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد (15) ، العدد (3) ، 2023.

23- معلة ، حالوب كاظم ، أحمد ، علي محمد ، **(الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية وإمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية)** ، مجلة المنصور ،العدد (24)،2015.

24- معط الله ، سهام ، **(دور الفساد في تعثر تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية للفترة (1996-2019)** ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد (26) العدد (3) ،2024.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح:

1- حمد ، صلاح الدين ، **(أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية (سورية أنموذجا)** ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد) ٢٠١٥.

رابعاً: التقارير الدولية والعراقية:

1-جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2024-2028 .

2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية ، تقرير الاقتصادي العراقي للعامين 2014 و 2022 .

3- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة.

4- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الفعلية لأجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق للسنوات 2020,2021.2022 .

5- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الموازنة العامة للعراق ، سنوات متفرقة

6- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

7- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2023 .

خامساً: شبكة المعلومات الدولية (مواقع الانترنيت):

1- زينة حمزة خضير ، **(دور القطاع الصناعي العراقي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة)**،على الموقع الاتي:

https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=9&newid=4184

سادساً: المصادر باللغة الانكليزية:

1-Mustafa babiker ،Economic Divers fication in GCC prospects and challenges ،Arab planning instate ،Kuwait ،2004.

2- Martin Hvidt, "Economic Diversification in GCC Countries: Past record and Future trends, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political Science London January 2013, Number 27.

3- OPEC, Annual Statistical Bulletin,2007,2013,2018, 2023.